

كتاب دوري رقم (٢) لسنة 2007

بشأن

تحديث الاستمارات المستخدمة في وحدات الجهاز الإداري بالدولة

والجهات الحكومية وقواعد إثبات الرقم القومي بها

في إطار سياسة الدولة في التيسير علي المواطنين وتبسيط الإجراءات من خلال التعامل ببطاقة الرقم القومي ولما كان هذا المشروع القومي قد قارب علي الانتهاء ودخل مرحلة الربط مع قواعد البيانات القومية الأخرى وصولاً إلي بناء قاعدة معلوماتية شاملة للمجتمع.

وحيث أن المادة الثانية من القانون رقم (143) لسنة 1994 بشأن الأحوال المدنية علي أن تنشئ مصلحة الأحوال المدنية قاعدة قومية لبيانات المواطنين تشتمل علي سجل خاص بكل مواطن يميزه رقم قومي منذ ميلاده وطوال حياته ولا يتكرر حتى بعد وفاته وتلتزم جميع الجهات بالتعامل من خلال هذا الرقم.

وعليه فإن هذا النص قد وضع التزاماً عاماً وشاملاً علي جميع الجهات الحكومية والمحافظات ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام وقطاع الأعمال والبنوك وغيرها من الجهات التي تتعامل مع المواطنين بالالتزام بالتعامل من خلال الرقم القومي واثبات مكوناته كاملة "الأربعة عشر رقماً" دون اختصار وباعتبار أن كل مكون له دلالاته القانونية الخاصة مع ما يتطلبه ذلك من سرعة الانتهاء من تعديل الاستمارات والمحركات والمكاتب الإدارية بما يتلاءم وذلك خاصاً إدراج بيانات الرقم القومي فيها.

■ وإعمالاً لذلك فقد أصدرت وزارة الدولة للتنمية الإدارية في هذا الخصوص:

- الكتاب الدوري رقم 3 لسنة 2004 بشأن الالتزام بالتعامل مع المواطنين من خلال الرقم القومي واثبات مكوناته كاملة.

- الكتاب الدوري رقم 2 لسنة 2006 بشأن ضوابط استخدام بطاقة الرقم القومي.

- الكتاب الدوري رقم 6 لسنة 2006 بشأن عناصر تأمين بطاقة الرقم القومي.



■ كما اصدر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الشأن:

- الكتاب الدوري رقم 8 لسنة 2005 بشأن الالتزام بالتعامل مع المواطنين من خلال الرقم القومي واثبات مكوناته.

- الكتاب الدوري رقم 26 لسنة 2006 بشأن الالتزام بالتعامل مع المواطنين من خلال الرقم القومي واثبات مكوناته.

- الكتاب الدوري رقم 13 لسنة 2007 بشأن إدراج الرقم القومي في جميع الوثائق والمحركات والشهادات.

وبناء علي ما انتهت إليه اللجنة الوزارية الخاصة بتطوير بطاقة الرقم القومي بجلستها المنعقدة بتاريخ 2007/8/7.

ومن ثم نرجو التنبيه بمراعاة الآتي:

1. يتم تعديل الاستثمارات والشهادات والوثائق ذات الصلة بالجمهور بحيث تشمل علي خانة للرقم القومي وسرعة العمل علي الانتهاء منها، والى أن يتم هذا، يراعي التزام جميع الجهات التابعة لسيادتكم بإدراج الرقم القومي كاملاً (14 رقم) علي كل ما تصدر الجهة من شهادات ومحركات ووثائق وغيرها، وتحتوي إلى جانب الرقم القومي اسم المواطن تفادياً لما قد ينشأ من تشابه في الأسماء وغيرها ويكون ذلك في المرحلة الانتقالية علي النحو التالي:

- جنباً إلي جنب مع الاسم في حالة عدم وجود خانة للرقم القومي.

- بدلاً عن رقم البطاقة الورقية في حالة وجود خانة لها.

2. انتهاء التعامل ببطاقات تحقيق الشخصية الورقية في الموعد الذي يصدر به قرار السيد وزير الداخلية.

وتنفيذاً لذلك يراعي عند استنفاد الجهة للمخزون القائم من الوثائق والمحركات الإدارية بالاستخدام العادي لها، يتم عند إعادة طباعة استمارات جديدة، لسد حاجة العمل، مراعاة تصميمها، وبمقدور الإمكان، وفقاً للمواصفات الآتية:



